الكويت ومعضلة التنمية

طارق عبدالله*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النقاش الدائر حول المشكلات التي تعترض الكويت والسبل الكفيلة بتجاوزها عبر سياسات الإصلاح المبشر بها رسميا. ويهتم البحث بالدرجة الأولى بتحديد الخلفيات التي أدت إلى الحالة الراهنة مع إشارة إلى الدور والحجم الحقيقي للعدوان العراقي في هذا. ويرى البحث أنّ فهم جذور ما يحصل اليوم في الكويت يمر عبر تحليل عميق وبياني للسياسات التنموية التي اتبعت منذ الستينيات والتي انتهت إلى تضييق الخناق على الكويت استراتيجيا، وذلك بتركيز الثقل الاقتصادي على استعمال «ريعي» لقطاع النفط مع استبعاد لإمكاناته الإنتاجية والتكاملية الشاملة مع الأقطار الخليجية المجاورة والعربية عموماً. ويخلص البحث إلى تكثيف الجهود حول نظرة استراتيجية بعيدة تجعل من محاولة الكويت الخروج بسياسة إصلاحية نموذجاً يحتذى ومدخلا لتعاون خليجي – خليجي، وعربي – عربي أكثر تكاملا وكفاءة.

مصطلحات أساسية: الكويت، الاستراتيجيا الاقتصادية، التنمية، التكامل، الخصخصة، التعاون.

مدخل

على الرغم من مرور أكثر من تسع سنوات على عدوان العراق على الكويت فإنّ تفاعلات الحدث ما تزال تتصدّر اهتمامات المسؤولين السياسيين ووسائل الإعلام إقليميا وعالميا. وما يزال حديث الشارع العربي والخليجي مرتبطاً بشكل مباشر بحركة المد والجزر بين العراق وجارته الكويت من ناحية ومقتضيات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى. فالقضية المثارة من أخطر ما واجهه العرب منذ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث فجرَّ غزو العراق للكويت العلاقات العربية – العربية بشكل لم يسبق له مثيل وأحْدَثَ وضعا سياسيا جديدا لا يقف عند حدود تأزم علاقة ثنائية بين دولتين عربيتين – فهذا الأمر كثيرا ما يحدث داخل

* مدرس (Assistant Prof.)، خبير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت.

العالم العربي – بل دخل مرحلة التدويل، حيث انتهى إلى تركيبة جديدة من التحالفات غاب فيها الموقف العربي الموحّد وعمّقت الشروخ والانقسامات. وبحكم تشابك المصالح وترابط القضايا التي تختزنها المنطقة الخليجية والعربية بشكل خاص، فإنّ كثيراً من الملفات السياسية الأخرى صعدت إلى السطح بشكل مواز وحاولت أن تستقطب الاهتمام في ظل الحدث ومخلفاته أو على الأقل استغلال الاهتمام الدولي بالمنطقة لإعادة الحرارة إلى الملفات الراكدة والمتعثرة وفي مقدّمتها الصراع العربي الإسرائيلي ممثلا في تتابعات مسار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي وتقويم دور الرعاية الأمريكية في ضوء التعامل الدولي – والأمريكي تحديدا – مع الملف العراقي وما فرضته من مواقف عربية رسميا وشعبيا. ولا شك أنّ هذه الجوانب وغيرها من الملفات السياسية محورت منذ أغسطس 1990 بشكل غالب التفكير حول حدث الغزو وآثاره المحلية والدولية.

غير أنّ السنوات التي مرت حملت معها أيضاً جملة من التساؤلات الأخرى المرتبطة بالخطط الاجتماعية والاقتصادية الخليجية عموماً والكويتية تحديدا والتي طالما جمّدت تحت مظلات متعددة في زحمة الأحداث اليومية وعوائد البترول المرتفعة والاستقرار السياسي والعلاقات شبه الطبيعية مع دول الجوار التي ميّزت المرحلة التي سبقت أغسطس 1991. وإن لم تحظ هذه التساؤلات بالاهتمام نفسه الذي حفّ بالمواقف والقرارات السياسية فإنها استطاعت أن تستغل التأثيرات المختلفة للغزو وتكشف القناع تدريجيا – بعيدا عن الاعتبارات السياسية الآنية – على جملة من القضايا في مقدّمتها الاستراتيجيات التنموية في بلدان الخليج عموماً منذ الطفرة النفطية والإمكانات المتاحة حاليا ومستقبليا للوصول إلى تنمية شاملة ومستديمة. لهذا يبقي التساؤل المطروح والملحّ متجهاً إلى تحديد آليات فهم ما يحصل حاليا في الكويت. هل يمكن للغزو العراقي أن يفسّر كلّ ما يحدث؟ وفي حالة الجواب بالنفي أين تكمن الجذور الأم للإشكاليات التي تواجهها الكويت في الفترة الحالية؟

الغزو ودولة الرفاه

مثلت الكويت منذ نهاية الستينيات وبخاصة مع بداية الطفرة النفطية مثالا تفرَّد على باقي الدول الخليجية بكثير من الخصائص الإيجابية التي خرجت عن التصوّر التقليدي للتنمية؛ واستطاعت أن تتجه إلى القيام بمحاولات ثرية فيما يخص بناء الكويت بوصفه مشروعاً أكثر منه بنية تحتية «آخر موضة». في هذا التوجه شهدت

الساحة السياسية الكويتية أول تجربة للمشاركة الشعبية في الخليج عبر إنشاء مجلس الأمة. كما أثمر الدعم الرسمي للجانب الأكاديمي والعلمي إلى قيام تجربة ثقافية تمتاز بالجرأة والعمق، فتعددت الدوريات الجادة ووصلت إلى جميع أرجاء الوطن العربي، وتجاوزت نوعيّة المجلات المصقولة التي عمَّت الخليج إبّان الطفرة النفطية. ومن ناحية أخرى أنشئت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أساس تضامني تكافلي يسعى إلى إذكاء روح التعاون وإشراك القوى الشعبية في بناء الاقتصاد. ولئن عُدَّتْ هذه الأمثلة وغيرها مؤشرات مهمة على قيام تجارب اجتماعية جادة وواعدة، فإنها لم تكن كافية لكي تؤسس لنموذج تنموي يستفيد من إيرادات النفط بشكل يتجاوز استهلاكه في البنية التحتية والخدمات. لهذا تحللت هذه المحاولات أو تهمّشت في أحسن الأحوال تحت ثقل القطاع النفطي وما فرضه من تسيير محدد للسياسات العامة للدولة التي لم تستطع استغلال التجارب التي رعتها بالحد والنوعية اللازمين. لقد صنع التطور المفاجىء للإيرادات النفطية عقلية استهلاكية أزاحت عقلية الإبداع التي ميزت كويت الستينيات وبداية السبعينيات وجاءت السياسات الحكومية مواكبة لهذا التطور بل مشجعة له في كثير من الأحيان.

لقد أخذت الحكومة على عاتقها تسيير القطاع الاقتصادي المهيمن بقصد إعادة توزيع الدخل وتثبيت نموذج الرفاهية طموحاً رسمياً. وليس غريبا أن يؤثر هذا التوجه على كل القرارات والسياسات لتصبح التنمية في الكويت مرتهنة بما يفرضه القطاع النفطي من محددات وما ينتهي إليه من آثار سلبية كانت أو إيجابية. لقد وَحَّدَ النفط السياسات الكلية للدولة وجعلها تسير منه وإليه. وعن طريق النفط كذلك تسارعت وتيرة ضغط الاقتصاد في المجتمع الكويتي. فالتطور الهائل لهذا القطاع – مقارنة بهيكلة الستينيات – أفرز عملية جرٍّ لباقي القطاعات الاجتماعية على الوتيرة نفسها، وفرض من ثم على المجتمع الكويتي نمط معيشة لم يكن في حقيقة الأمر ثمرة تجربة داخلية بل جاء نتيجة قوة وهيمنة قطاع اقتصادي يتحدد في حد ذاته بآليات ومعادلات خارجية[1]. ولعل أخطر ما جابهته الكويت في خضم التحولات الاجتماعية التي رافقت الطفرة النفطية تمثل في الانفصام التام بين الجهد والدخل، حيث أدت سياسة إعادة توزيع الإيرادات النفطية إلى رفع المستوى المادي للمواطن الكويتي بشكل غير مسبوق. غير أنّ ارتفاع الدخول وتراكم الثروات لم يكن نتيجة عمليّة اقتصادية وصيرورة إنتاجية بل جاء في أغلبه على شكل كسبٍ ريعي منفصل عن الدورة الاقتصادية الحقيقية، الشيء الذي أحدث تغييرات أساسيةً داخل التركيبة

الاجتماعية الكويتية من حيث صعود أنماط سلوكية استهلاكية مرتبطة مباشرة بما تمليه الأحجام العالية للدخول والإيرادات من نوعية معيشية من ناحية، وبمصدر هذه الإيرادات بوصفه منطلقاً لعلاقة هيكلية مع أنماط اجتماعية خارجية تؤثر في الداخل المحلي بطرق شتى من ناحية أخرى.

مع نهاية الثمانينيات انتهت الكويت إلى حدود ما وصل إليه «النموذج الخليجي للتنمية» بما يعنيه من وضع اجتماعي يتسم بغلبة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الأساسي، وبتكفل الدولة بالمحافظة على المستوى المادي المرتفع للأفراد، واستشراء نمط استهلاكي يوازي كميا ما تستهلكه بعض البلدان المصنعة. وبهذا وجدت الكويت نفسها تواجه الأعراض نفسها التي خلفتها الطفرة النفطية وتستقر تدريجيا حول نمط تنموي ينمو مع النفط ويتأثر به. غير أن هذه التبعية «النفطية» تخفي تبعية مزدوجة، حيث لا يقتصر النموذج على محورة حركية المجتمع حول قطاع واحد (النفط) بل كذلك من حيث تشكل كامل الدورة الاقتصادية بمقتضيات هذا القطاع عبر آليات التحكم الخارجي التي تمتلكها الشركات الكبرى في إدارة المحروقات وتسويقها عالميا. يكمن العيب الكبير لهذا النموذج في هشاشته الاقتصادية، حيث يعتمد على استقرار سياسي شبه تام بما يعنيه هذا من توصل إلى التحكم في معادلات غاية في التعقيد والصعوبة وسط ظروف إقليمية وعالمية غير مستقرة. على ضوء هذه العناصر لم يكن لهذا النموذج أن يستمر بالشكل الذي تم في عقدي الستينيات والسبعينيات، وكان لزاما أن تؤثر المحددات الخارجية – بالدرجة الأولى – في الأوضاع شبه المستقرة لبلدان الخليج. ويمكن القول بأن تغيير هذه الأوضاع جاء نتيجة غير مباشرة لتفجيرين، حصل الأول بعد عقدين من بدايات التخطيط التنموي وتلاه التفجير الثاني بعد عقد آخر تقريبا.

لقد اندلعت حرب الخليج الأولى بعد أن هاجم العراق جارته إيران وأقدم من ثم على صراع استمر سنوات كثيرة وانتهى بنتائج مدمرة خالها البعض أنها مقصورة على إيران بحكم الوضع العالمي والإقليمي المساند حينئذ للعراق والمتخوف من النتائج السياسية لخطاب الجيل الأول للقيادات الإيرانية الذي تركز في قسم كبير منه حول شعارات استمرار الثورة وتصديرها. لقد انتهت هذه الحرب عسكريا دون نتيجة تذكر، في حين خلفت على المستوى الاجتماعي مئات الآلاف من القتلى وإهداراً لثروات كبيرة في الوقت نفسه الذي صعدت من الطلب المتزايد على ما تنتجه مصانع السلاح الأمريكية والغربية. اقتصاديا تزامنت الحرب وسنواتها

الثماني مع أول فترة انكماش اقتصادي تشهدها المنطقة منذ عقدين. حيث لم تنجح – حسبما تفترضه الرؤى التقليدية للسياسة الدولية إلى دفع سعر النفط إلى الحدود التي وصلها في عام 1973[2] – بل على العكس أسهمت في ابتعاد الاستثمارات الأجنبية مع تقلص للمبادلات التجارية وسيادة عدم الاستقرار السياسي.

أما من ناحية الاستراتيجية العراقية فلم تكن الحرب مع إيران إلا صورة لما ستكون عليه حرب الخليج الثانية. فلقد هاجم العراق مرة أخرى إحدى جاراته، بل نجح – على عكس حربه مع إيران – في غزو الكويت مستغلا الفوارق العسكرية والبشرية بين البلدين. في هذا الإطار الجغرافي السياسي عززت القوى الدولية وبالذات أمريكا دورها في المنطقة العربية بشكل يتجاوز وجود قواتها المسلحة ليتجانس مع متطلبات دورها القيادي فيما اصطلح عليه منذ نهاية الثمانينيات بالنظام العالمي الجديد، وتمحورت خطط الدفاع عن المنطقة في النسق العام لهذا التوجه.

لئن لم يكن من السهل في ظروف التسارع السياسي الذي أحدثه الغزو خروج الخطاب الداخلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي من بوتقة القرارات المتعلقة بالخيارات السياسية المتاحة أو الممكنة، ولئن تطلب الانتقال إلى ملفات أخرى مدة زمنية وتغييرات على المستويين الإقليمي والعالمي، فإنّ الاهتمام بقضايا ذات حساسيات اجتماعية محلية أصبح أمراً ضروريا تحت ضغط المضاعفات الاقتصادية لما بعد الغزو مع المحافظة على الهاجس السياسي نتيجة لاستمرار فتح الملف العراقي دوليا. ولقد تسارع هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة مستفيدا من بروز ظواهر اجتماعية أخرى مخفية ومعلنة، وكشف تدريجيا عن إشكاليات داخلية سابقة للغزو، وانتهى من ثم إلى دفع التساؤل حول كثير من مسلمات الأمس، لعل أهمّها حقيقة ثمرات الجهد التنموي الذي أقدمت عليه بلدان الخليج منذ الطفرة النفطية. وفي حالة الكويت بات من الواضح من خلال الحوار الداخلي الإعلامي والرسمي أنّ حدث الغزو لم يخلّف فقط نقاشا حول نتائج تدمير الاقتصاد والخسارة التي لحقت بالبلد ومضاعفات ذلك على بلدان المنطقة الخليجية والعالم العربي عامة تقدّر ببلايين الدولارات، بل وضع كذلك نقاط استفهام حول النموذج التنموي المتبع – قبل الغزو وبعده – وحفظ حق الأجيال القادمة في عيش كريم والتمتع بجزء من ثمار التنمية. في هذا الإطار يمكن القول بأنّ جزءاً مهما من النقاش الدائر حاليا إعلاميا وأكاديميا – بما في ذلك الخطاب الرسمي – بدأ يهتم بشكل تدريجي بالأبعاد التنموية للاستراتيجيات المتبعة منذ الطفرة النفطية وقابليتها لتعدي الأزمات

والإمكانات التي تتيحها مستقبلا للأجيال القادمة، ونوعية الخيارات الاستراتيجية التي يجب اتباعها في إطار الأوضاع الإقليمية الحالية (مخلفات الغزو على الأصعدة الاجتماعية المختلفة وتأثير ذلك في خطط التنمية) والعالمية (قدرة الاقتصادات المحلية على تحقيق نمو ذاتي في ظل العولمة والتقلب السريع للعائدات النفطية وتوجه التكتلات الاقتصادية للشركات الكبرى والدول المصنعة).

يجب الإقرار من البداية بأنه ليس من السهل القيام بعملية رصد «محاسباتية» للآثار المترتبة عن الغزو العراقي للكويت. فهناك من الظواهر التي أحدثها الغزو بشكل تام (خسائر في البنية الأساسية مثلا)، وهناك من الظواهر التي كانت سابقة للغزو فزاد في تأزمها (عجز الموازنة)، وهناك أخيرا ظواهر اجتماعية من الصعب تحديد الآثار المباشرة للغزو العراقي فيها دون جهد بحثي كبير. وهذه الإشكاليات تنسحب على مستويات اجتماعية ونفسية معقدة ومتداخلة، مما يجعل من رصد ما يترتب عليها في المستوى الفردي والجماعي من آثار أمراً يتجاوز الأرقام الخاصة بالخسائر الاقتصادية لينفذ إلى عمق السمات الاجتماعية المتشابكة التي تأثرت بالغزو. فكما نرى يطرح هذا الجَرْد إذن إشكالية تعدد مستويات التأثير ثم درجة التأثر الذي أحدثه الغزو ونوعيته[3]. وعليه فإنّ ما سنتطرق إليه لاحقا لا يتجاوز مجرد الإشارات المنهجية لمختلف هذه المستويات مع الوعي التام بأنّ جزءاً مهماً من دراسة التأثيرات ما يزال رغم السنوات التسع التي مرت في حاجة إلى مراجعة بعيداً عن العموميات والإسقاطات غير العلمية.

على الصعيد النفسي الاجتماعي يمكن القول بأنّ أول أثر مباشر للغزو تمثل في تعميق الشرخ النفسي القائم على عدم الثقة بين القيادات العربية السياسية بعدما تجاوز النظام العراقي الخط الأحمر في العلاقات بين الدّول، وذلك بإقدامه على غزو بلد عربي يتمتع بسيادة كاملة ووجود على الساحة الدولية. وليس من الغريب أن تنسحب عدم الثقة هذه على الشعوب في حد ذاتها وتصبح الإشكالية أكثر تعقيدا فيما يخص رسم الاستراتيجيات المستقبلية حتى وإن افترضنا تغير النظام الحاكم في العراق على المدى المتوسط أو البعيد. ولهذه المخلفات ثمن اجتماعي باهظ، حيث تتعارض مع أحد المقومات الأساسية المشكلة للشعوب العربية من حيث إحساسها المشترك بالانتماء إلى دائرة ثقافة عربية واحدة بوصفها مرحلة من مراحل تكوّنها التاريخي والنفسي. ولعل أفدح ما خلفه غزو العراق عربيا يتمثل في وضعية الخيارات الصعبة التي يواجهها المواطن العربي أينما كان، فتعاطف الشارع

العربي مع شعب العراق للمحنة التي يمر بها داخليا وخارجيا يتشابك مع مستويات سياسية أخرى ليجعل من هذا الإحساس النبيل والمشرِّف هدفاً يوظف داخليا في اتجاه استعمالات سياسية لا تزيد العلاقات العربية – العربية إلا تعقيدا. أما من الناحية الدولية، فالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتجاوز الظرف لتحقيق أكثر من هدف، وذلك بتمطيط سياسة «احتواء النظام العراقي» إلى حدود فضفاضة تستغلها في الإطار العام لسياساتها في المنطقة ككل. وتدخل في هذا الإطار كثيراً من الملفات وعلى رأسها مسار التسوية العربي – الإسرائيلي بما يحتويه من تفرعات (دور السلطة الفلسطينية، وعلاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى، واحتلال الجولان وجنوب لبنان والمواقف السورية واللبنانية من عملية السلام، إلخ). كما يدخل في هذا الاتجاه الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بإيران ومنطق الاحتواء للجمهورية الإسلامية الذي ما يزال رسميا ساري المفعول. ويمكن القول بأنّ الخطة الأمريكية العامة تحاول تفعيل تداعيات الملف العراقي بالحد الأقصى في اتجاه ترسيخ دورها وتحديد قواعد اللعبة للعقود القادمة في المنطقة العربية بما يعنيه ذلك من تناغم أمريكي – إسرائيلي وشد وجذب مع دول المواجهة. وفي خضم هذه السياسات يجد العالم العربي نفسه في وضع لا يحسد عليه من حيث زيادة التشرذم وفقدان القدرة على إصلاح أي خلل. ومع هذا الارتباك ووضعية الخيارات الصعبة تشهد المشروعات الفكرية الإقليمية والمحلية العربية خفوتا واضحا على ضوء الاستقطاب السياسي الكبير للغزو مما فتح المجال أكثر من أي وقت مضى لإيديولوجية العولمة وشعارات العالم القرية والديمقراطية للجميع. أما على المستويات الرسمية فلقد انكفأت جل الحكومات العربية على اعتبارات محلية تمليها المصلحة الوطنية القطرية بعيدا عن الرؤى الإستراتيجية طويلة المدى ومتطلبات المصير المشترك وتحدّيات ظاهرة الاستقطاب السياسي والاقتصادي المُشكّلة للنظام العالمي.

وليس غريباً أن تتأثر الكويت من جراء هذه التداعيات بشكل مضاعف، حيث تمثل من ناحية مركز الهزّة التي حصلت في أغسطس 1990 وما نتج عنها من آثار، وهي من ناحية أخرى تنوء مثل باقي الدول المعتمدة على السوق العالمية بحمل التقلبات التي تشهدها أُطُر الاقتصاد العالمي وتوجهاتها السلبية على البلدان المصدرة للنفط. في إطار هذا التفاعل يتأكد الاهتمام الداخلي بالمضاعفات. وإن كان للتحولات الاقتصادية الدور الكبير في جعل هذا الأمر من الأولويات الحالية للنقاش

الدائر بحكم التصاقه بالحياة اليومية للمواطنين وتأثيره المباشر في أي تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة، فإن كثيراً من الظواهر الاجتماعية الأخرى التي شهدت تحولات وتطورات خطرة فرضت نفسها هي الأخرى على السطح وأصبحت كذلك مثار الجدل والنقاش بوصفه جزءاً مهماً من التحوّلات الكلية التي يمر بها المجتمع الكويتي.

اقتصادياً يعدّ إثقال كاهل ميزان المدفوعات الكويتي بأعباء هائلة من الآثار البيّنة للغزو، فمن ناحية أولى لحقت أضرار اقتصادية مباشرة بالاقتصاد الكويتي لعّل أخطرها التلف الكبير الذي لحق بالقطاع الرئيس، أي النفط وما صاحبها من كارثة بيئية[4]. كذلك صاحبت الغزو موجة سلب ونهب وتدمير لكثير من التجهيزات التحتية مست المؤسسات الحيوية (نقل، ومستشفيات، وجامعات، وبنوك، إلخ) وتقدر قيمتها بملايين الدولارات[5]. من ناحية ثانية يمكن القول بأن فاتورة حرب الخليج الثانية لم تنته بعد وما تزال مفتوحة للتسديد في غياب معالجة نهائية للملف العراقي وتحت وقع حركة الشد والجذب المميزة لعلاقة هذا النظام بمجلس الأمن من جهة، وكذلك عبر المحددات الخاصة بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى. وليس غريبا أن يكون التأثير المباشر لهذه الفواتير بالنسبة للكويت زيادة العجز في الموازنة العامة.

من الرفاه إلى الإصلاح

غير أن جملة هذه التداعيات والآثار التي خلفها الغزو العراقي للكويت لا بد أن تأخذ حجمها الحقيقي وبخاصة إذا ما توجهنا بالتحليل إلى السمات البنيوية للمجتمع الكويتي. وعليه يمكننا القول بأن تداعيات الغزو جاءت مسبوقة «تنمويا» بخصائص هيكلية لم يؤثر فيها (الغزو) على مستوى النوعية بل في نطاق الدرجة. ويمكن رصد مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل ما يمكن تسميته بالنموذج التنموي الكويتي بداية من السنوات الستين.

الاقتصاد الكويتي هو اقتصاد نفطي بما يعنيه ذلك من تركز مصدر الإيرادات الحكومية في هذا القطاع[6] والاعتماد في التصدير على اقتصاد السلعة الواحدة. إضافة إلى هذا تستورد الكويت معظم السلع الاستهلاكية وذلك في القطاعين العام والخاص. أما على مستوى القطاع الزراعي فلا تستغل مساحة الأراضي القابلة للزراعة (10% من مجموع مساحة الكويت) إلا في حدود 1% منها برغم التحفيزات والدعم المقدم من الجهات الحكومية الذي كثيرا ما يحول عن هدفه الإنمائي من خلال استعمالات ربحية

تتحدد باستغلال الدعم المقدّم بشكل غير منتج. لهذا لا يشارك قطاع الزراعة في الناتج المحلي إلا في حدود لا تتجاوز في أحسن الاحتمالات 0.06%[7].

أما العجز في الموازنة العامة فهو سمة هيكلية للاقتصاد الكويتي منذ سنين كثيرة سبقت الغزو. فمقارنة بدول الخليج الأخرى شهدت الكويت بشكل مبكر – منذ سنة 1981 – عجزا في موازناتها العامة أصبح بمرور السنين إحدى سماتها الهيكلية[8]. وإن كان تمويل هذا العجز يتم في السابق عن طريق السحب من موارد الاحتياطي أو على الاعتماد بداية من 1988 على الاقتراض من السوق المحلية، فإنه توجه منذ السنة المالية 1991 إلى الاقتراض من السوق العالمية. وتؤدي دولة الكويت دورا اقتصاديا أساسيا ليس فقط من ناحية تنفيذ السياسة الاقتصادية بل خصوصاً في مستوى الطموح أو المشروع المجتمعي المتمحور حول أساليب المحافظة على «نموذج الرفاه» الذي اتسمت به الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت طوال ثلاثة العقود التي سبقت الغزو.

أما من الناحية الاجتماعية فيمكن اعتبار الكويت مجتمعا ذا طوابق متعددة[9]، ولعل أهم إشكالية سياسية في هذا البناء هي قضية المواطنة داخل المجتمع الكويتي التي ما تزال هي الأخرى – حتى بعد أربعين سنة من صدور قانون الجنسية – في حاجة إلى مسايرة التطوّر الاجتماعي الداخلي[10]. والسمة الأخيرة للاقتصاد والمجتمع الكويتي هي اعتماده على حجم كبير من العمالة الأجنبية، حيث تشير التوقعات الإحصائية إلى أنّ احتياجات الكويت لهذه العمالة ستستمر تصاعديا لتبلغ 1890,246 عاملاً سنة 2002[11] أي ما يمثل 75.14% من إجمالي القوى العاملة في الكويت، وهو رقم ضخم بكل المقاييس. غير أنّ التخطيط للعمالة الأجنبية ما يزال في خطوطه العريضة تخطيطا آنيا لا يستطيع أن يتصور الاستفادة من هذه العمالة إلا من خلال اعتبارات قصيرة الأجل واقتصادية بحتة مما يفوّت على البلد فرص الاستفادة من هذا المورد البشري على المستوى البعيد وفي المجالات الاجتماعية الأخرى وخصوصاً أنّ ارتكاز الاقتصاد الكويتي على العمالة الأجنبية يعدّ أمرا هيكلياً ورئيساً وليس عارضا أو طارئا (على الأقل في المدى المتوسط)، حيث ستحتاج الكويت على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة إلى الحجم نفسه من العمالة الأجنبية الحالية وربّما أكثر[12].

يمكن إذن في ظل تطور هذه السمات الهيكلية أن نفهم حجم ودور ما أحدثه الغزو العراقي الذي وإن لم يكن هناك شك في إسهامه بشكل مباشر في زيادة تأزم كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتضخمها، إلا أنه لم يكن السبب في كثير منها، حيث كانت في أغلبها سابقة له وذات صلة بتصورات وتوجهات تنموية حكمت السياسة الاقتصادية للكويت منذ الستينيات. من هذا المنطلق لا تختلف المسافة بين كويت – جوهرة الخليج وكويت – الإصلاح الاقتصادي على مستوى النوعية بل تمثل إلى حد كبير مسارا واحدا تتلاقى فيه الصورتان لتكمل إحداهما الأخرى بشكل تصبح فيه الثانية نتيجة «منطقية» للأولى. فكويت ما قبل الغزو – بوصفه نموذجاً تنموياً – هي التي هيأت لكويت ما بعد الغزو نتاجاً لهذا النموذج، ولقد عبرت وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي[13] بشكل واضح عن هذه الحقائق، وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الهيكلة الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى التحولات العالمية بوصفها سبباً أصلياً للعجز الذي تواجهه الموازنة الحكومية. وإن كانت الوثيقة في حاجة إلى نقاش معمق فإنها وصلت إلى إحالة «رسمية» للمشكلات التي تواجهها الكويت لأسباب هيكلية وتصورات السياسات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، وهذا في حد ذاته بداية التشخيص الصحيح للمشكلة بغض النظر عن حدود الحلول المقترحة ونوعيتها من الجهات الرسمية والتي عبرت عنها بالوثيقة المشار إليها.

التحديات الآنية وبناء المستقبل

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه ليس من صالح الكويت أن يصبح حدث الغزو العراقي «الشماعة» التي تعلق عليها جميع المشكلات والنتائج السلبية على المستويات الاجتماعية المختلفة. لقد شهد تاريخ القرن العشرين نتائج حروب مدمرة بحجم يفوق التدمير الذي لحق بالكويت أثناء الغزو العراقي. فلقد أصبحت ألمانيا (الاتحادية سابقا) القوة الاقتصادية الأوروبية الأولى وأحد أهم الاقتصادات العالمية بعد تدميرها بشكل شبه كلي في الحرب العالمية الثانية. وعلى المنوال نفسه تحولت اليابان إلى القوة الاقتصادية الثانية عالميا بعد هزيمتها العسكرية في الحرب نفسها. ودون التقليل من الآثار المباشرة للغزو العراقي على خطط التنمية في الكويت لا بد من التوجه إلى الخلفيات التي جعلت جوهرة الخليج تتحول إلى الوضع الحالي. بل نحن نزعم أنه قد يكون لمحنة الغزو جانب إيجابي فيما يخص تسريع تفجير كثير من القضايا التي كانت ولا بد أن تخرج إلى السطح. فإعادة بناء

ما خلفه الغزو يجب أن يتحول إلى مشروع إعادة بناء ما وضحه الغزو كذلك. وهو أن مشروعات التنمية بالمفهوم الشامل والمتكامل تتجاوز نظرة ريعية للنفط وصورة شكلية لا منتجة للاستهلاك والرفاهية، لتتحد عبر عقلية بنائية يمكن أن تتغلب على الآثار المدمرة للحروب أو الكوارث. لأن العقلية تعني رؤية؛ ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تدمر الرؤى والتصورات حتى بالحروب. من هنا يمكن التوجه بالنقد للوثيقة التي قدمتها الحكومة – والتي عرضت للمناقشة على مجلس الأمة في بداية شهر فبراير – بوصفها جزءاً من التوجه الرسمي لإصلاح الأوضاع. فماذا تعني هذه الوثيقة بالنسبة للواقع الكويتي وما علاقتها بالتغيرات العالمية؛ ولماذا تطرح الآن؟

لقد جاءت «وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي» محكومة بهاجس إعادة الإيرادات إلى حجمها السابق أو على الأقل السماح للحكومة بمزاولة خططها وتنفيذ سياساتها الاقتصادية من خلال سقف مالي محدد. وعلى الرغم من أن الموقف الحكومي من الوثيقة تمثل في اعتبارها خطوة في سبيل الإصلاح ستعقبها خطوات أخرى وفق برنامج شامل فإنه من الواضح أن الوثيقة تكون الخطوة العملية الأكثر ثقلا في هذا البرنامج الكلي. ويمكن التدليل على هذا استنادا إلى التصور الحكومي للمشكلة التي تواجهها الكويت التي تنحصر تقريبا في رفع إيرادات الدولة إلى حجم يسمح لها بمواصلة سياساتها الاقتصادية، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والتخفيضات التي ستطال الدعم ومساهمة الدولة في الميادين الاجتماعية والتفويت في بعض القطاعات لصالح الخواص. لقد جاءت استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في أساسها «جبائية» أو بتعبير كثير من نواب مجلس الأمة الكويتي «وثيقة رسومات إضافية». ولا يمكن فهم الأفق الضيق الذي انتهت إليه الوثيقة إلا عبر إبراز الخلفية النظرية التي تتحرك من خلالها أو على الأقل التي ترتبط بها بشكل غير مباشر، حيث تسعى الوثيقة لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الكويتي عبر التأكيد على حقيقة بينتها الأرقام، ومفادها أن إيرادات الدولة تتناقص مقارنة بالماضي القريب. وعليه فإن الحكومة مضطرة إلى القيام بإجراءات من شأنها أن تقلل الإنفاق الحكومي وتشرك القطاع الخاص في تحمل قسط من المسؤولية الاقتصادية.

غير أن هذا الطموح الرسمي المنشود لا يمثل كل عناصر المعادلة النظرية للخصخصة التي تهدف تحديدا إلى إعادة صياغة آليات الحراك الاجتماعي وفق تصور تنموي يجعل من الدائرة الاقتصادية محور الاجتماع الإنساني والأساس الذي تتحرك

من خلاله الدوائر الأخرى (السياسية – عبر الديمقراطية شكلا – وشبكات العلاقات الاجتماعية – من خلال وسائط اجتماعية تقنية وتركز العائلة الذرية – والعولمة الثقافية عبر ثورة المعلوماتية... إلخ). يمكن إذن من خلال هذا الإطار استكشاف حدود الوعاء العام الذي تتداخل فيه السياسات القطرية للخصخصة بغض النظر عمن ينتهجها. لهذا تصبح آثار الغزو العراقي «تضخيمية» بالدرجة الأولى لأن ما أحدثه الغزو – على مستوى النتائج الكبرى – توجه إلى تسريع بيان حدود النموذج التنموي المعتمد قبل الغزو الذي زاد من سرعة التحولات الظاهرة (الاقتصادية) أو المخفية (الاجتماعية) مما أدى إلى وجوب الإصلاح مباشرة بعد التحرير.

لقد انخرطت الوثيقة في التوجه العام لوصفات الإصلاح الهيكلي المبشر بها عالميا وتكررت الدعوات في هذا الاتجاه[14]. ولئن تتعدد المسميات المحلية[15] أو تلك التي تتعامل بها الأدبيات الاقتصادية للتعبير عن هذه الخطة (مثل سياسات الإصلاح الهيكلي، أو التكييف الهيكلي، أو الخصخصة والتفويت للقطاع الخاص، إلخ)، فإنها – بوصفها نظرية – تنطلق من اعتبارات أيديولوجية محددة مهما حاول مبشروها تأكيد حياديتها العلمية. وسوف نجد صداها في تحليلات الاقتصاد السياسي منذ القرن الثامن عشر[16] لتتواصل مع تثبيت الرأسمالية بوصفها نموذجاً اجتماعياً ضاغطاً. لذا وعلى الرغم من أن النموذج الأم سيتخذ أشكالا وصورا مختلفة حسب الحقبة والفترة التاريخية فإنه سيحافظ على الرؤية الأساسية نفسها التي ترى الحل الأمثل للتنمية في إعادة إحياء آليات السوق وإعطائها الدور الريادي في إدارة المجتمع للعملية الاقتصادية. ليس غريبا في هذا الاتجاه أن تصطبغ هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية بجو الاستقطاب السياسي الذي ساد علاقات المعسكرين الشرقي والغربي، وتحمل من ثم إرث الصراع الأيديولوجي الذي ميز الأدبيات الاقتصادية بوصفه انعكاساً مباشراً لهذا الاستقطاب. وليس سرا كذلك أن تحمل الخصخصة جزءا من ردة الفعل الغربية على سياسات التخطيط الاقتصادي المستقاة من التجارب الاشتراكية وتحميلها على تصور سلبي لدور الدولة والقطاع العام، واعتبار الحل الأمثل في إطلاق عنان القطاع الخاص. وسيبلغ هذا المسار أوجه بعد التحلل المذهل للاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، ويفضي إلى «نهاية التاريخ»[17] على مستوى الأيديولوجيات ليصبح النظرية التنموية المبشر بها شرقا وغربا من دون نزاع[18].

إن ربط الوثيقة بخلفيتها الفكرية أمر أساسي لفهم حدودها ومدى استجابتها لما يطرح على كويت اليوم من تحديات، وعليه فإن نقد الوثيقة يجب أن يتجاوز

الأرقام ليمس الخلفيات الكامنة وراء الخصخصة ليس بوصفها مجموعة قرارات أو إجراءات تتخذ، بل بوصفها قسماً من نظرة شمولية لمشروع تنموي متكامل. وعليه فإن الحديث عن الخصخصة في الحالة الكويتية (أو أية حالة أخرى) لا بد أن يستند إلى مسوغات فكرية غير تلك التي تحكم النماذج الأم التي ترعاها هذه المؤسسات. فالكويت ليست بولندا أو رومانيا ولا يمكن من ثم تطبيق التخصيص وصفاته بالخلفية نفسها التي يختزنها النموذج الرسمي للخصخصة لتتحول بذلك البلاد إلى حقل تجربة تحت رحمة بعض الخبراء، بينما ننتظر ساكنين ومبهورين عما يمكن أن تسفر عنه محاولاتهم. والمطلوب إذن هو تحليل الواقع الكويتي من داخله وليس عبر إسقاطات فوقية لمسلمات نظرية.

فالقطاع الخاص في حد ذاته لم يكن يمثل مشكلة بالنسبة لمجتمعات شكَّل جزءا مهما من تاريخها الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن من ثم لكويت ما قبل النفط ولا بعده حساسية أيديولوجية ضد القطاع الخاص بالشكل الذي تطرحه الرؤية الرسمية للمؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي على سبيل المثال). وعلى هذا الأساس يمكن تخطي المنهجية التعميمية التي تستخدم الأعراض نفسها لتقديم الوصفات نفسها، فلئن كانت سلبية القطاع العام على سبيل المثال قضية مشتركة بين الكويت ورومانيا الاشتراكية فلا يعني هذا توحدا في المسار أو في سياسات المجابهة. في هذا الاتجاه يأتي تفكيك جملة الخصائص التاريخية وما أسفرت عنه التجربة التنموية منذ السنوات الستين بوصفها مرحلة أولية في استشراف واقعي لخطط الإصلاح. فالتحولات التي شهدتها الكويت البلد دعمت إلى حد كبير من سيطرة القطاع العام على المجريات الاقتصادية وصنع نوعية من المشكلات متجانسة مع هذا التطور. فالتضخم المفتعل للعمالة في القطاعات الإدارية الحكومية واستشراء عقلية مشروعات «المفتاح باليد» ولدت هدرا للطاقات المالية وتحجيما للقدرات البشرية على التطور. لقد أنتجت سيطرة القطاع العام على المورد الأساسي للدولة تبعية القطاع الخاص لها. الشيء الذي ترجم عمليا بوجود قطاع خاص هامشي يقتات من فتات القطاع العام. وليس غريبا أن ترافق هذه الصورة أنواع من التسيب وأصناف متعددة من السلوكيات غير المنتجة.

غير أن تطور هذه السمات رافقته جملة من التحولات مست البنية الاجتماعية الكويتية مع ظهور النفط ليس فقط مورداً بل خصوصاً بوصفه رأس حربة للدائرة الاقتصادية. لقد عاشت المجتمعات الخليجية حتى نهاية النصف الأول من القرن

العشرين بعيدة عن النفط مستغلة في معيشتها بعض الموارد الطبيعية مثل الصيد البحري، واستخراج اللؤلؤ والرعي والزراعة وبعض الصناعات الحرفية الأخرى، غير أن مجمل هذا النشاط الاقتصادي لم يكن يستمد آليات حركته من ذاته[19] بل كان متداخلا في صلب النسيج الاجتماعي بحيث وإن أدى مهمته الممثلة في حل القضايا الاقتصادية (الأكل والتبادل التجاري وكل ما يتعلق باستثمار المحيط الطبيعي) فإنه لم يمكن الدائرة الاقتصادية من تقمص الدور الريادي في تضبيط الحركية الاجتماعية. من هذا المنطلق التحليلي يمكن التطرق إلى التحولات النوعية للمجتمع الخليجي عموما والكويتي تحديدا[20] في اتجاه رصد أهم المفاصل الاجتماعية التي شهدت تغيرا وإعادة صياغة. لهذا مثل الاستعمال التحليلي للنفط سبباً ونتيجة إحدى أهم نقاط الضعف في الأدبيات المتخصصة في الخليج. فلقد وقف كثير من هذه الكتابات عند النفط وأبرز التحولات التي رافقت ظهوره واعتبره النتيجة الرئيسة لما حدث ويحدث. غير أن هذا المورد[21] لم يكن في حد ذاته رأس المشكلة بل كان الشجرة التي تخفي الغابة، حيث إن القضية الأساسية في التحولات لا تكمن فيما يمثله النفط بوصفه مصدراً أساسياً لواردات الدولة بل فيما سمح به من إعادة صياغة جديدة للداخل الاجتماعي لتتمكن الدائرة الاقتصادية – بوصفها آلية تضبيط ذاتية – من أن تصبح المحور الذي تدور حوله وبه الحياة. في هذا المستوى فإن ما تعانيه الكويت اليوم ليس فقط من باب السلبيات «التي نجدها في كل مكان» كما يحلو لبعض المحللين، بل تشكل في إطار التفاعل المعقد بين جملة العوامل الخارجية والداخلية التي أفرزت تحولا كيفيا لنظام معيشي ترافق مع بروز جملة من المعطيات الاجتماعية وانتهى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية متضاربة؛ الشيء الذي استوجب سياسات إصلاح.

لا نظن أن الوثيقة المقدمة من طرف الحكومة قد راعت الخلفيات الاستراتيجية التي تتضمنها خطط الخصخصة. فالتصدي للهدر الحكومي لا يعني إعفاء الدولة من مسؤولياتها التنموية لتصبح البلاد والعباد تحت رحمة الخصخصة المطلقة. لقد امتازت الكويت وما تزال إلى حد ما باستثمار جهد كبير في الرعاية الاجتماعية ليس فقط بوصفه شعاراً أيديولوجياً يتمثل في الاهتمام بالفئات المحرومة أو أصحاب الدخل المنخفض بل بوصفه أساساً واقعياً للتعايش داخل المجتمع بما يعنيه ذلك من دور تنموي للدولة وسياسات اجتماعية رسمية لا تبحث عن الربح «الاقتصادي» فحسب بل تسعى إلى تلبية مطالب مرتبطة بكرامة الإنسان بعيدا عن الحسابات

والأرقـام. إن ترشيد الإنفاق الحكومي أمر واجب وأكيد وبخاصة إذا كانت الثغرات كبيرة. غير أن هذا الترشيد لا يعني أيضا تقليصا عشوائيا للمشروعات قصد تخفيف النفقات «حسابيا» بل يعني أساسا إعادة ترتيب لجدول الأولويات التنموية والإجابة عن أسئلة محددة تخص النموذج المجتمعي الذي يراد التأسيس له. كما لا تعني الخصخصة التفويت الفالت للقطاع الخاص في أجزاء أساسية من الاقتصاد الوطني ليصبح هذا الأخير مجموعة وكالات أو نيابات تخضع أولا وأخيرا إلى منطق ريعي بحت. وإذا كان وجود قطاع خاص من سمات الاقتصاد السليم فإن ما تشهده بدايات التجربة في الكويت يبعث على التساؤل حول الجدوى التي سيجنيها البلد عاجلا وآجلا من هذا التوجه. فمن أهم سمات تطور القطاع الخاص إحلال التنافس شرطاً من شروط العملية الإنتاجية. وبعض الأمثلة المجربة حتى الآن تعطي تصورا بأن هذا الشرط ما يزال غائبا عمليا وما تزال العقلية الريعية مسيطرة[22].

في مستوى العمالة ما تزال الكويت تفتقر إلى كفاءات وخبرات وطنية يمكن أن تقوم بإدارة كل برامج التخصيص؛ الشيء الذي يطرح مسألة الاستفادة من العمالة الأجنبية بشكل مغاير لما هي عليه الآن. من ناحية أولى ستطرح هذه العمالة إشكالا أساسيا في حالة توجه واسع فعلي وعملي في سياسات الخصخصة. لقد أدت التجارب في كثير من البلدان التي مارست بشكل شامل سياسات الإصلاح الهيكلي انحدارا مهماً للأجور بوصفه جزءاً من الترشيد الاقتصادي الذي تتحلى بها المشروعات الخاصة التي تسعى في ظل جو التنافس إلى تقليص كلفة الإنتاج عبر تخفيض الأجور وتقليل حجم العمالة. وليس غريبا أن تكون العمالة الأجنبية مصدرا أساسيا لتغذية حاجات القطاع الخاص وبأجور منخفضة. وسيؤثر هذا المنحى مباشرة على العمالة الكويتية التي ستجد نفسها أمام معادلة في غاية الصعوبة: قطاع حكومي يسعى إلى تقليص الحجم (ولقد صدرت بعض القرارات في هذا الاتجاه من حيث تجميد الانتدابات) وقطاع خاص يتمسك بسياسات أجور منخفضة.

ولعله من الأساسي التنبه إلى أن إحلال الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال محل العمالة الماهرة يضع المشرع أمام قضايا أخرى. أولا، هذا الخيار باهظ التكاليف ولا نظن أنه يمثل في ظل انحسار الإيرادات الحل الأمثل. من ناحية أخرى يستوجب هذا التوجه عمالة محددة وعالية المهارة مما يعيدنا إلى المشكلة الأم وهي نقص هذا النوع من العمالة. وأخيرا يفرض نمط تبعية تقنية أكثر صرامة ولا يسمح بنقل تكنولوجي تصبح البلد طرفا فيه بل يبقي ويعمق استهلاك التقنية المستوردة في

اتجاه واحد دون الاستفادة الاستراتيجية منها اللهم إلا في حدود آنية سرعان ما تزول مع إنتاج أجيال تقنية جديدة.

ولا نرى مخرجا من هذا المأزق إلا بإعادة جذرية لسياسة التشغيل، وتحديدا فيما يخص دور العمالة الأجنبية ليس من منطق تضاد الأدوار بينها وبين العمالة الوطنية بل على أساس استراتيجية طويلة المدى تسعى إلى تطوير العمالة الوطنية بعيدا عن المنطلقات الفئوية، وذلك بتشجيع قيمة العمل بإحلال الكفاءة والإتقان واستقطاب الكفاءات في إطار الكويت بوصفها مشروعاً عمرانياً له آفاق استراتيجية يتحرك من خلالها إقليميا وعربيا. المطلوب إذن نظرة اجتماعية متكاملة لقضية العمالة تتخذ أهدافها بشكل منطقي بعيدا عن المزايدات والرؤى المتناقضة. لقد خلف الغزو آثارا مباشرة على العمالة الأجنبية، حيث انسحبت الحساسية السياسية التي رافقت تكوين التكتلات إبان فترة الغزو على التكوينات العرقية للعمالة. ولقد بات من المؤكد أن لهذا الخيار آثاراً جانبية، حيث تضافرت العوامل لانخفاض مستوى الدخل بالنسبة للعمالة الأجنبية في ظل انحسار مستويات عوائد البترول ونتيجة لوفرة الطلب على العمل في السوق الكويتية – تحديدا من مناطق آسيا وشبه القارة الهندية. ولقد أدت هذه التغييرات إلى نتائج اجتماعية لا تنحصر فقط في الإطار الضيق المعيشي والسلوكي للعمالة الأجنبية بل انسحبت على المجتمع الحاضن لها. وليس غريبا أن يصاحب انخفاض الأجور عزوف متزايد – إرادي أو موضوعي – عن اصطحاب العائلات قصد تخفيض النفقات. الشيء الذي ينتج عنه انحسار في الطاقة الشرائية لشريحة غالبة عدديا – وبخاصة أن أغلبيتها من ذوي الدخول المحدودة التي تتجه في إنفاقها إلى المنتجات الوطنية القليلة وتساعد على تشجيع أجزاء مهمة من الإنتاجية الداخلية. وليس بالشيء الهين أن يلاقي مثلا قطاع العقارات وتجارة التجزئة نوعا من الانحسار والتراخي لفقدان هذه العمالة. وبوصفه جزءاً مهماً من عدم الاستقرار الأسري يفتح المجال لسلوكيات تتناسب مع الوضع العائلي المفتت. وما صعود ظواهر محددة على السطح الاجتماعي الكويتي وتناميها مثل (بيوت «الوناسة»، والمخدرات، وأنواع جديدة من العنف والإجرام)[23] إلا جزء من التأثير المباشر وغير المباشر للتطورات التي تشهدها جميع الشرائح الاجتماعية في الكويت. إن التطرق إلى قضية العمالة الأجنبية أمر في غاية الأهمية من الناحية الاجتماعية للداخل الكويتي بحكم أنها تكون موضوعيا إحدى سماته الهيكلية وهي من ثم جزء مؤثر – سلبا أو إيجابا – في التوازن الداخلي للبلد ككل.

أما فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي – بوصفه جزءاً مهماً من خطة الإصلاح – فإن لهذا الخيار مستلزمات وأعراض ثانوية لا بد كذلك من تحليلها وبحثها.

فمن ناحية أولى لا بد أن يتوافر مناخ محدد لجذب هذا النوع من الاستثمارات. فالاستثمار الأجنبي في القطاعات المنتجة لا يحبذ المخاطرة إلا بالقدر الذي تسمح به الشروط الأساسية للمنافسة بما يعنيه هذا من استقرار سياسي وحياد للدولة وشفافية لقوانين اللعبة الاقتصادية. كذلك كثيرا ما يتحدد الاستثمار الأجنبي عن طريق الكفاءة الإدارية للبلد ودرجة البيروقراطية ونوعية التعامل القانوني مع المؤسسات. كل هذه العناصر ما تزال في حاجة إلى إعادة نظر وترتيبات أخرى في الحالة الكويتية حيث تكون الإجراءات الإدارية – على سبيل المثال – باعتراف المسؤولين عبئا كبيرا وثقيلا يضاف إلى محدودية تجربة القطاع الخاص في الكويت وتواضعها. في المقابل بينت التجارب المتطورة في جذب الاستثمار الأجنبي في بلدان جنوب شرق آسيا حجم التغيرات التي حصلت في البنية التحتية والإدارية وما رافقها من تغير في العقليات لكي تتمكن هذه البلدان خلال الفترة الممتدة من الستينيات إلى نهاية الثمانينيات من أن تصبح قبلة الاستثمار الأجنبي[24].

ومن ناحية ثانية يستوجب خيار استقطاب الاستثمار الأجنبي رصدا للحدود القانونية والهيكلية التي يتحرك فيها. فمن وجوه هذا الاستثمار شكل الاقتراض الخارجي وما يطرحه من مديونية وخدمة للديون تستهلك جزءاً مهما من الصادرات المحلية. كما يتجه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الاقتصادية ذات الربحية العالية ويترك من ثم كثيراً من القطاعات الحيوية والاجتماعية ذات المردود طويل الأجل جانبا. وأخيرا يربط الاستثمار الأجنبي البلد بشبكة كثيفة من المحددات الاقتصادية الخارجية بوصفها جزءاً من تنامي نفوذه على الأطر المحلية.

إن إثارة هذه العناصر ليس في اتجاه التخويف ولكن تحديدها أمر أساسي قصد الاستفادة الواعية من هذا الاستثمار وتقرير الأولويات التي لا بد أن تتضمن توجها جديا نحو الاستفادة من الأموال الكويتية في الخارج بشكل أكثر رشدية وحزماً. فالسيطرة على هذه الأموال وتحويل المدخرات المتزايدة إلى استثمارات مفيدة يعني الاهتمام بأحد المقدرات التي تمتلكها الكويت والتي يمكن أن تستغل بشكل أكثر كفاءة وأعلى مردودية مما يسمح إلى حد كبير بإيجاد أموال تستثمر محليا من دون أن تحمل معها أية أعراض جانبية على الاقتصاد والمجتمع الكويتي.

لا شك أن الإجراءات الآنفة الذكر تحتاج إلى نقلة نوعية على مستوى العقليات والتصورات قصد التفريق الواعي بين نموذج رفاه الغنى ورفاه التقدم بالمعنى الشمولي والتكاملي للكلمة. فإذا كان الأول يعني حجما محددا للأصول المالية ورقما معينا للدخل الفردي، فإن الثاني يحيل أساسا وقبل كل شيء إلى مشروع مجتمعي وعقلية إبداعية ترى التقدم والنهضة توليفة معقدة ومتجانسة بين كثير من القضايا والأولويات وتستفيد من القدرات والإمكانات الذاتية بالشكل الأمثل. وفي هذا الإطار يجب إعادة تفعيل بعض السمات والتجارب الإيجابية التي ميزت الكويت من حيث الاهتمام بالجانب الثقافي وتنشيط الحياة الفكرية، وكذلك تدعيم التجربة الرائدة في مجال القطاع الأهلي التي لا بد من الالتفات إليها بشكل أكثر عمقا وقد تخفف من صورة الدولة الراعية وتسهل عملية المشاركة الشعبية في تسيير دفة الحراك الاجتماعي وتوجيهه.

التكامل بوصفه أولوية

ليس صعبا أن نفهم اليوم أن كل بلدان العالم تقريباً أصبحت تجابه تحديات كبيرة من جراء التطور الهائل والسريع في آليات النظام العالمي. فأغلب الدول حاليا – مهما بلغت مواردها الطبيعية وحتى إمكاناتها التصنيعية – أصبحت تتنافس ليس مع بعضها بعضاً في سوق عالمية تسودها الشفافية بل في إطار قرية كونية تحكمها قوى اقتصادية تتجاوز القوميات والدول القطرية وتتميز بدرجة عالية من التكتل والانضباط تفوق بكثير مقدرات كثير من الدول مجتمعة. في هذه الحلبة الصغيرة تقف بلدان العالم الثالث عاجزة عن التصدي ولا تجد خيارا إلا في القبول بقواعد اللعبة والتحرك من داخلها. وعلى الرغم من امتلاكها لعنصر البترول لا تخرج البلدان الخليجية – شأنها شأن باقي البلدان العربية – من هذا الإطار. لهذا يأتي الخيار التكاملي خطوة أساسية في اتجاه مجابهة هذا الوضع عبر مسارين. الأول مع الاقتصادات الخليجية في إطار تدعيم تجربة مجلس التعاون الخليجي، والثاني في اتجاه شراكة عربية واسعة.

تتأتى نقطة قوة المسار الأول من إمكانية أن يصبح لدول مجلس التعاون الخليجي دور أساسي في تحديد سياساته الاقتصادية بالشكل الذي يتيح له استغلال جميع طاقاته وقدراته الذاتية. إلا أن التجربة الحالية للتعاون الخليجي تتجه أكثر إلى إطار تنافسي بين البلدان الخليجية ذاتها؛ مما يطرح مشكلة تقارب الهيكلية الاقتصادية (اقتصاد يعتمد على النفط وبمستوى أقل على توفير بعض الخدمات

وتصنيع غير متنوع وحجم كبير للعمالة الأجنبية). فهذا الخيار الاستراتيجي يتشابه إلى حد كبير حيث يضع كل الثقل على قطاع النفط ليكون قطاع جذب لباقي القطاعات الاقتصادية من حيث كونه المصدر الأساسي – إن لم يكن الوحيد – للحصول على عوائد مالية مؤكدة، كما يقع التركيز على أن تصبح بلدان الخليج مراكز تسويقية وتجارية حرة تتنافس على الطاقات الشرائية المحلية والأجنبية. وإن كان لهذا التوجه مزايا كثيرة من حيث تحويل المنطقة إلى مركز تجاري مهم، فإنه يطرح الإشكال نفسه الخاص بالإمكانات التنافسية فيما بين بلدان الخليج من ناحية، وبينها وبين البلدان الأخرى (الآسيوية على سبيل المثال). الشيء الذي يعيد التساؤل حول مدى عمق استفادة هذه الاقتصادات من بعضها بعضاً على المدى الطويل، حيث تتنافس على المحاور نفسها مع بعض الفوارق البسيطة في التصور ودرجات مختلفة في التنفيذ. وعليه فإن هذا الخيار لا يستطيع أن يفي بوعوده في غياب اقتناع واضح لتكامل اقتصادي تام بين بلدان المنطقة لكي تصبح قطبا اقتصاديا يفعل السمات الهيكلية المتشابهة ويقوى من قدرتها التنافسية مما يتيح لبلدانها مجتمعة وزنا أكبر على مستويات متعددة وليس بأقلها حجم الإنتاج البترولي وما يترتب عليه من ثقل في القرارات المتعلقة بسياسات الأسعار وتفعيل القطاع النفطي بشكل أكثر.

لا يتعارض هذا الخيار مع طموح آخر يستغل أيضا جملة من العناصر والمكونات الإيجابية للمنطقة العربية ككل ليؤسس لمشروع التكامل الاقتصادي العربي الذي ينبع من نظرة استراتيجية بعيدة المدى – تتجاوز اللحظة الآنية بتناقضاتها ومشكلاتها – لتتفهم واقع التوجهات العالمية والتكون المتصاعد للتكتلات بوصفها أحد أهم تحولات القرن الجديد، وليس المجال لتعداد إيجابيات شراكة عربية من المحيط إلى الخليج من حيث وجود تنوع اقتصادي تفرضه الطبيعة الجغرافية ومكونات الطبقات الأرضية، الأمر الذي يجعل من تنوع التركيبات الاقتصادية معطى اقتصاديا مهما للغاية يسهم في الإيفاء بحاجات سوق ضخمة تزيد على مائتي مليون مستهلك. زيادة على هذا يضفي التجانس الثقافي والديني أبعادا نفسية مهمة من شأنها أن تساعد على ترسيخ التوجه التكاملي.

غير أن الجميع يعلم أن هذه الأبعاد الاستراتيجية الكبرى لا تجد لها أي سند فعلي أو عملي في الواقع العربي الحالي؛ فالخريطة السياسية بالشكل الحالي مشوهة إلى حد كبير، الأمر الذي لا يسمح بإجماع عربي – حتى في بعض القضايا

العادية ناهيك عن قضايا ساخنة – يمكن أن يسهم في إنجاز شراكة عربية – عربية واسعة. والخليج عموما والكويت تحديدا ما تزال تعيش المخلفات النفسية والاجتماعية للغزو وما تزال الجروح مفتوحة بل تتجدد أكثر تحت وقع التصريحات السخيفة لهذا المسؤول العراقي أو ذاك، أو تحت وقع المقتضيات الآنية للسياسة الأمريكية. وعليه فإن الواقع العربي الحالي لا يسمح في أحسن الأحوال إلا بتحقيق علاقات ثنائية هي أقرب إلى الصفقات المحدودة منها إلى الشراكات الاقتصادية التكاملية. غير أن هذا الحد وإن كان غير كاف فإنه ليس بالهين ولا يمكن تجاوزه، ويستطيع – في ظل الظروف الحالية – أن يكون على المدى القريب والمتوسط أساسا لتجارب ثنائية[25] من شأنها أن تبقي الصلة بين البلدان العربية في اتجاه إقناع أطراف أخرى بجدوى توسيعها وتعميمها. وما يحتاجه هذا الأمر هو نظرة بعيدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية بعيدا عن الرؤى الضيقة بحكم أن القضية تتجاوز هذا البلد أو ذاك. في هذا الإطار لا نرى أن منتقدي النموذج الخليجي عامة والحالة الكويتية خاصة يستطيعون التحدث عن النماذج العربية الأخرى بدرجة أكثر تفاؤلا. وحتى لو فعلوها فإن المعطيات الحالية[26] سرعان ما تعيد إلى الأذهان حالة الهشاشة الاقتصادية التي تسم جل الاقتصادات العربية وتحيل الحديث مرة أخرى إلى النماذج الأم التي ما تزال تحافظ على قوتها في رسم السياسات الاقتصادية برغم التغيرات التي طرأت على الأصعدة السياسية والاجتماعية منذ نهاية الثمانينيات. من هذا المنطلق يتجاوز المثال الخليجي الصورة الكاريكاتورية للاستهلاك الثلاثي: الشماغ الإنجليزي والغترة السويسرية وما بينهما مما صنع في الصين وصنع في تايوان، ليمس تساؤلات متقاربة مع تلك التي تطرح في باقي البلدان العربية – وفي مستويات أعم في بلدان العالم الثالث – حول حقيقة النماذج التنموية المجربة ومدى جدية نتائجها والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق نهضة عمرانية حضارية.

التنمية بوصفها معضلة مشتركة

تتشارك إذن مناطق العالم الثالث عموما في تتبع استراتيجي واحد قد يحمل أسماء مختلفة (تنمية مستقلة، مستديمة، متمحورة على الذات، إلخ) أو يقبع تحت المظلة الرسمية نفسها (إصلاح هيكلي) ويستوي في ذلك مصدرو البترول وموردوه. فنموذج التنمية الضاغط حاليا ما يزال في مرحلة التوهم (phantasm) لنظرية التحديث Modernization Theory التي تركزت في السنوات الخمسين

وأنشئت أصلا لما أطلق عليه حينئذ بالعالم الثالث الخارج من مرحلة الاستعمار المباشر. وحتى الآن وبعد مضي نصف قرن على إحداثه لم يتخلص هذا النموذج من عقد المعدلات الكمية (الإنتاج، الإنتاجية، الاستهلاك، الخ) وهو كما بينه منذ أكثر من ثلاثة عقود وببساطة متناهية «روستو» ''Rostow'' في كتابه الشهير «مراحل النمو الاقتصادي»[27] نموذج ثلاثي العناصر (دولة قومية، قطاع خاص، معدل نمو محدد) كون حسب الزمان والمكان الأجندة السياسية الأمريكية. لذلك سوف نجده خلال فترة الحرب الباردة تحت شعار مكافحة الشيوعية، ليتحول بعد التسعينيات إلى خطاب ليبرالي (أو نيوليبيرالي حسب التسمية) ونجده حالياً في صياغة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت شعار التكييف الهيكلي.

في هذا الاتجاه تمثل الخصخصة اتجاها مشتركا بين كل البلدان العربية دون استثناء. فعلى سبيل المثال يمكن القول بأنه وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين تاريخ التجارب الاقتصادية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية فإن الاتجاه الحالي لكل من هذين البلدين يسير في الخطة الاستراتيجية نفسها التي تضع الخصخصة أولوية لوقف التدهور الاقتصادي وإعادة التوازن.

فالخصخصة في هذه الحالة تعني نظريا وبتبسيط شديد إخراج الدولة من حالة عدم رشديتها الاقتصادية وإشراك الفعاليات الاقتصادية الوطنية الأخرى (ما يطلق عليه عادة القطاع الخاص) ليأخذ على عاتقه جزءاً من العملية الاقتصادية ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني. هذا من الناحية النظرية. أما على مستوى الفعل فالعملية معقدة أكثر بحكم أنها تمارس من ناحية في محيط اقتصادي عالمي تحكمه علاقات مبنية على تحالفات بين مجموعات اقتصادية قوية جدا تصيغ في نهاية المطاف المعادلات وقوانينها من خلال أجهزة ومؤسسات وإن حملت في الاسم صفة الدولية فإنها تمثل نتيجة هذا الصراع وتركيبة هذه المعادلات. ومن ناحية أخرى يتم إنزال هذه الخطط في المحيط المحلي، حيث ما تزال عقلية الاستهلاك الساذج هي النمط السائد في العالم العربي بوصفها جزءاً من توهم المشروع الحداثي وما ينتج عنه من تفاعل بدائي مع معلبات التحديث وابتسار للمشروع الحداثي فيما تنتجه مصانع كوريا الجنوبية واليابان من "Gadget" وما تطرحه الشركات الأمريكية والأوروبية من وسائل تقنية «آخر موضة». ولا تقتصر هذه السلوكيات على بلدان الخليج حيث كثيرا ما يتجول الأطفال أو يلهون بالهواتف النقالة وأجهزة المناداة ويركب شباب العشرين – وما دون ذلك – السيارات الفارهة؛

وإن كانت هذه الصورة تعني فيما تعنيه حجم الرفاه المادي في هذا البلد الخليجي أو ذاك فإنها تعطي مثالا واضحاً لاستشراء عقلية استهلاكية لا منتجة أصبحت من مسلمات بلداننا العربية دون استثناء. وتكفي إطلالة سريعة على فضائياتنا العربية لإدراك عمق هذا التصور. فأغلبها صنفت على شكل كباريهات تعمل أربعاً وعشرين ساعة، وتقدم سلسلة لا تنتهي من «الكليبات» ذات النغمة والكلمة الواحدة ومسلسلات «هو وهي» مدبلجة كانت أو محلية، وتبشر بشكل استفزازي بسلع ومعلبات على طريقة هوليوود. وعليه فإن المنظم ما يزال لا يرى في العمل قيمة ولا يجعل للعملية الاقتصادية هدفاً إلا الربحية السريعة وبكل الوسائل مما يجعلها تنحصر في قطاعات محددة (العقارات وبعض الخدمات)، وحينما يتجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى فإنه سرعان ما يعاملها بعقلية المقاول الذي لا يفرق بين بيع الطماطم وإنتاج شريط سينمائي أو بيع أجهزة كمبيوتر مستوردة ما دام الربح مضموناً. هذه العقلية المتناقضة ومفهوم العمل – بوصفه قيمة أساسية لكل مشروع تنموي – سمات غالبة في النماذج التنموية «الانفتاحية» لا تقتصر على بلد عربي معين.

داخل هذا الإطار العام تتجاوز معضلة التنمية حدود الكويت والخليج لتطرح وبقوة التحدي الذي يواجه كل الشعوب «المتخلفة»: وجوب التوصل إلى خيارات حضارية وتنموية ذاتية لا من منطلق رفض ما يطرح بل في اتجاه تحمل مسؤولية تاريخية والمشاركة الندية في الإبداع الإنساني وخصوصاً أن النماذج المبشر بها عالميا لا تخلو من ثغرات أساسية، حيث تشير كل الدلائل إلى أن جزءا مهماً من نظرية المركز والمحيط[28] ما يزال يحافظ على قوته على الرغم من الادعاءات المتكررة والتبشير المكثف بصلابة السياسات التنموية التقليدية. فلقد تهاوى كثير من أمثلة «المعجزة الآسيوية» حيث انهارت إندونيسيا التي أراد لها «سوهارتو» أن تكون رأسمالية آسيوية، وتزعزعت ماليزيا التي عدت من أفضل نماذج جنوب شرق آسيا[29] وتجابه كوريا الجنوبية[30] وتايلاند كثيراً من المصاعب. وها هي البرازيل بعد المكسيك تخفف إلى حد كبير من طموحات أمريكا اللاتينية في التنمية المستديمة والشاملة برغم التدخل الأمريكي المباشر لإيقاف الانهيار المالي بعدما عجزت الحكومة البرازيلية عن حل المشكلات الاقتصادية بتجريب الوصفات العادية[31]. لقد كانت حجة فكر التنمية (وما تزال) النتائج الكمية التي وصلت إليها هذه البلدان، غير أن الأحداث التي تتالت منذ عام 1995 برهنت على أنه حتى هذا الهدف القاصر[32] لم يعد مضمونا في حد ذاته حيث تتراجع الأمثلة مخلفة آلاف

العاطلين ومئات الشركات المفلسة وملقية بالتقديرات المتفائلة للبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى عرض الحائط[33].

خاتمة

إن أهمية البحث في خيار تنموي استراتيجي تنبع من حاجة ماسة له ليس فقط قطريا بل خصوصاً إقليميا، حيث أدى التحجر الفكري لخطط التنمية التقليدية إلى استقطاب أحادي النزعة أفرز أوضاعا لا تتناسب وحاجات أكثرية البلدان ومصالحها على الرغم من امتلاك كثير منها مقدرات بشرية ومادية مهمة. والتساؤل المهم يكمن في معرفة مدى قدرة الكويت على الإسهام في هذا الجهد؟ من دون تردد نجيب بأن للكويت إمكانات ذاتية تمكنها من القيام بدور مهم في هذه العملية.

فمن ناحية تمر الكويت حاليا بمرحلة بناء جديدة وهي ملزمة بالإصلاح الذي لا نظن أنه يقتصر على إعادة إعمار البنية التحتية بل يتوجه إلى طرح تساؤلات جوهرية تمس مقومات المجتمع المراد تأسيسه. ولئن حمل الخطاب الرسمي أو حتى الذي يطرحه المثقفون حاليا طموحات تنموية فإنها وفي مجملها ما تزال في حدود الإشارات ولا يزال كثير من القضايا عالقة تنتظر التفكير والتدبر، وما يزال الواقع بما يحمله من تناقضات وتغيرات لا يتسع لمثل هذه الإشارات مما يتطلب جهدا أكبر قصد الوصول إلى تصورات استراتيجية تمكن من حل المشكلات الحاضرة دون الإخلال بحق الأجيال القادمة وإهدار المقدرات الوطنية بحجة وجوب تجاوز الأزمة بسرعة.

ومن ناحية أخرى امتازت الكويت تاريخيا باستثمار جزء من ثروتها في ميدان البحث العلمي مما يؤهلها مستقبلا لأن تسهم بشكل مباشر في تدعيم البحث الرصين في مجالات التنمية والعمران بحكم ما يمثله هذا الجانب المعرفي من أهمية في عملية بناء تصورات تخرج عن حلول الوصفات الجاهزة وتؤسس لعملية بناء حضاري تنبع من فكر يستفيد من التراكم الثقافي العالمي دون الذوبان فيه. وقد تكون إحدى أولويات هذا الجهد البحثي إعادة نظر معرفية للأسس الفكرية التنموية والتفريق الواضح بين الغنى والتقدم وتجاوز المنهجيات التي تنتهي في أحسن الأحوال إلى صياغة نسخ محلية للنماذج المطروحة. ومن الضمني الاعتراف بأن هذا الجهد لن يؤتي ثماره إلا بتشجيع الباحثين على نقد علمي للمرتكزات التنموية المهيمنة في اتجاه فهم وبناء نماذج أكثر شمولية وملاءمة لاحتياجات البلد والعالم العربي عموما.

غير أن الحديث عن التنمية بوصفه قيمة شمولية يتعدى طاقات قطر بعينه بحكم أنه يستلزم عمقا تكامليا إقليميا من ناحية، وبما يفرضه من تنوع اجتماعي واقتصادي وبشري من جهة أخرى. لذا نرى من الواجب والمفيد أن يكتمل إعمار الكويت مع توجه استراتيجي يسعى من ناحية إلى استثمار الجهد الثقافي الذاتي قصد الإسهام في تحقيق الأسس النظرية اللازمة لإحداث نهضة عمرانية شاملة وواسعة يتجاوز مفهوم التقدم فيها معدلات النمو والإنتاجية والتصدير، ومن ناحية أخرى يمتد ليحتضن العمق العربي ويكون من ثم نموذجا يحتذى لباقي بلدانه[34]. ومن المؤكد أن هذا الاتجاه صعب ويستلزم نفسا طويلا بحجم الإخفاقات والعراقيل التي شكلت تاريخنا البعيد والقريب. غير أنه يمثل في نظرنا الاتجاه الأكثر عمقا وإيجابية لأنه يستثمر نقاط القوة الحقيقية التي بحوزتنا بوصفنا عرباً حسب موقع كل دولة وإمكاناتها البشرية والمادية.

الهوامش

(1) خير مثال على ذلك إدارة الفوائض المالية المحققة في السبعينيات وما أنجز عنها من مصاعب ذاتية في كيفية استخدامها واستثمارها وكيف انتهت أخيراً في يد المؤسسات المالية العالمية التي تكفلت بإعادة تدويرها واستثمارها حسب شروط كانت هي الرابح الأساسي فيها.

(2) ما عدا بضعة من الشهور التي رافقت الفترة الأولى للغزو ثم سرعان ما تراجعت الأسعار إلى مستوياتها العادية.

(3) تدخل في هذا الاتجاه تطور بعض المؤشرات الاجتماعية مثل ارتفاع نسب الطلاق وتغيرات معدلات الجريمة والهجرة العكسية لبعض فئات العمالة الوافدة، إلخ.

(4) لئن تضاربت المعلومات الدقيقة حول حجم الخسائر التي طالت آبار النفط والعدد الذي أحرق منها إبان الغزو (يتراوح بين 600 و700 بئر حسب المصادر) فإنه من المؤكد أنّ إصلاح التلف الذي حصل في القطاع النفطي وصلت تكلفته إلى حدود مالية عالية (قدرتها بعض الشركات الغربية بخمسة بلايين دولار). انظر على سبيل المثال:

– جعفر عباس حاجي (1993) آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

- The Economist Intelligence Unit (1992), Kuwait. Number 1, London, UK.

– الجمعية الاقتصادية الكويتية (1996) الحلقة النقاشية حول الاقتصاد الكويتي في ظل الاحتلال، مجموعة الأبحاث والمناقشات، الطبعة الأولى، الكويت.

(5) زيادة إلى الأضرار المتعلقة بالقطاع النفطي فقد تحملت الكويت أعباء مالية إضافية، ويمكن إعطاء فكرة عن حجم الخسائر النقدية حسب الأرقام التالية:

تكاليف التحرير	خسائر المعدات العسكرية	تكاليف إزالة الألغام	دعم مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج	دعم المواطنين	العوائد الضائعة من الأصول المسيلة	إيرادات النفط الخام الضائعة	إسقاط الديون	المجموع
33300	11000	418	3700	13150	3200	12100	900	77768

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

(المصدر: يوسف إبراهيم (وآخرون) (1992). الاقتصادات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت: الآثار والسياسات، والتعاون العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط، الكويت).

(6) شكل النفط منذ سنة 1961 وحتى الآن أكثر من 90% من الصادرات الكويتية ومن ثم مثل الجزء الطاغي في الإيرادات الحكومية. (د. جعفر عباس حاجي: آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية.. مصدر سابق، ص ص 475-480).

(7) حسب التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي تكون مشاركة القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وصيد البحر في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

نسبة الزراعة والثروة الحيوانية وصيد البحر في الناتج المحلي الإجمالي.	1989	1993	1994	1995
	%0.065	%0.029	%0.039	%0.042

المصدر: بنك الكويت المركزي (1995) التقرير الاقتصادي.

(8) تشير الأرقام إلى أن أول عجز شهدته الموازنة العامة كان في السنة المالية 1982/81 حيث تجاوز الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية بمبلغ 181.1 مليون دينار. ويمكن القول بأن هذه السنة مثلت نقطة البداية لعجز الموازنة العامة المسجل في التسعينيات.

المالية العامة (سنوات مالية)	(1992/91)	(1993/92)	(1994/93)	(1995/94)	(1996/95)
الإيرادات العامة	647.3	2363.7	2775.1	3100.7	2910.0
المصروفات العامة	6111.5	3936.3	4240.8	4193.2	4230.0
العجز	5464.2-	1572.6-	1465.7-	1092.5-	1320.0-

المصدر: بنك الكويت المركزي (1995) التقرير الاقتصادي.

(9) لا نظن أنّ المفهوم الماركسي للطبقة يمكن أن يكون له قوّة تحليلية للمجتمعات الخليجية وحتى العربية عموما. فملكية وسائل الإنتاج لا تمكّن وحدها من تفكيك اجتماعي لما حصل ويحصل داخل هذه المجتمعات. وعلى الرغم من أنّ مفهوم الطوابق الاجتماعية فضفاض فإنه يسمح برؤية الشرائح الاجتماعية من خلال تركيباتها المعقدة التي وإن احتضنت البعد الاقتصادي فإنها تختزنه عبر تشابك للعلاقات والعناصر الأخرى بحيث تكون المحصلة النهائية توليفة اجتماعية أكثر تعقيدا مما يحمله مفهوم الطبقة.

(10) صدر القانون الأول (القانون رقم 15 لسنة 1959) وتم تنقيحه في كثير من المرات غير أن روح وحتى نص هذا القانون لا تزال تحمل تعددا لأشكال الجنسية وأوصافها (من أصلية إلى أولى وثانية، إلخ) على الرغم من اتحاد النتيجة القانونية – الجنسية الكويتية – والانتماء إلى وطن واحد الكويت. زيادة على هذا وكأحد التفرعات الأخرى لهذه المشكلة يأتي التباطؤ في حل جذري لفئة «البدون» بوصفه مثالاً حياً على عدم التجانس بين التطورات الاجتماعية والاستراتيجيات السياسية بما تحمله من خطط وقرارات، وفي هذا الصدد تحديدا يكتب جاسم خالد السعدون «وظاهرة البدون [....] ظاهرة فريدة، فهم إما يستحقون المواطنة ومع الاعتذار، أو لا يستحقونها وهي حالة يجب أن تواجه ولا يمكن أن يعمل الوقت إلا إلى تعقيدها وتعقيد تبعاتها الاجتماعية السياسية». (جاسم خالد السعدون (1993). «التطورات الرئيسة التي مر بها الاقتصاد الكويتي وتقويمها، ووضع تصورات للسياسات المستقبلية»، التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي، مجموعة الأبحاث والتعقيبات، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الطبعة الأولى، صفحة 47).

(11) لئن شهدت العمالة الأجنبية انحسارا طفيفا على مستوى النسبة من العدد الإجمالي للقوى العاملة (من 78.27% سنة 1988، إلى 75.14% سنة 2002) فإن الحجم العام لهذه العمالة يتخذ منحى إجمالياً تصاعدياً يبين احتياجات الاقتصاد الكويتي الهيكلية للعمالة الأجنبية) د. جعفر عباس حاجي: آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت، مصدر سابق، ص 421).

(12) المصدر نفسه، ص 418.

(13) ربطت الوثيقة في نصها المقترح على مجلس الأمة في آخر يناير 1999 بين تقلص الإيرادات المالية للدولة وإعادة هيكلة الاقتصاد «وفقا للانفتاح الاقتصادي العالمي والعولمة وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال» مما يستدعي توجها إصلاحيا في اتجاه «الحد من هيمنة القطاع العام على الاقتصاد والاختلال الحاد في مالية الدولة» (انظر وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي). في الاتجاه نفسه يمكن كذلك التعرض إلى كثير من التفسيرات الرسمية الأخرى. ولعل أهمها تلك التي جاءت على لسان أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد في خطابه بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المنصرم (1419هـ)، والتي تعرض فيها إلى العوائق الداخلية للإصلاح عبر نقده لعقلية الترف السائدة قائلا: «ما زال بيننا من يمارس سلوكيات ترفية أو مستجلبة وكأن الكويت لم يصبها ما أصابها». (انظر نص الخطاب في: الوعي الإسلامي، شوال 1419، العدد 398).

(14) قامت الحكومة الكويتية منذ بداية التسعينيات بعقد استشارات موسعة ودراسة إمكانات بيع بعض الممتلكات الحكومية إلى القطاع الخاص من خلال قرار مجلس الوزراء رقم 14 بتاريخ 1991/10/20. وقد قام البنك الدولي بإجراء أول دراسة لهذا الموضوع في الحالة الكويتية. (انظر: مهدي اسماعيل الجزاف، استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، محاضرة في كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 1995/12/25، ص ص 3-29).
ثم تتالت بعدها كثير من المؤتمرات والندوات في اتجاه تأكيد مبدأ «الإسراع في الخصخصة» وإقرارها حلاً للمشكلات الاقتصادية المطروحة، لعل أحدثها «مؤتمر التخصيص والاقتصاد الكويتي في القرن المقبل» المنعقد بين 8 و10 مارس 1999، والذي نظمته الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع كلية العلوم الإدارية والبنك الوطني ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

(15) تعددت المسميات المحلية في العالم العربي للإشارة إلى خطة الإصلاح الهيكلي مستعملة في كثير من الأحيان الإشارة إلى تاريخ صدور القانون (فنجد مثلا قانون 1972 في تونس أو قانون 10 لسنة 1996 في سوريا) أو اللفظة المعربة لمصطلح Privatization (خوصصة وخصخصة، وتخصيص الخ)، باعتبار أن القضية لا تتجاوز الحدود الاقتصادية لتنشيط القطاع الخاص وتخفيف العبء عن الدولة. غير أن الفضل في الاقتراب من المدلول الأيديولوجي لسياسة الخصخصة يعود إلى مصر الرئيس محمد أنور السادات، حيث شاع مصطلح «الانفتاح» بما يحمله من مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية ودلالات نظرية تعد الآن أساسيات منهجية لدراسة التحولات الاجتماعية لكثير من البلدان العربية بداية من الثمانينيات.

(16) ستجد هذه الأفكار طريقها بداية من Adam Smith [1723-1790] والتقليديين عموما ووصولا إلى أغلبية المتحصلين على جوائز نوبل للاقتصاد (Freedman, A. Samuelson، الخ) لتعتمد من طرف الدول الغربية ثم المؤسسات الدولية ليس فقط بوصفها سياسات تحكمها ظروف الزمان والمكان بل بوصفها أُطُراً عقائدية. انظر على سبيل المثال:
Bartoli, Henri (1991) L'économie multidimensionnelle, Gallimard, Paris, pp. 158-165.

(17) برغم أن ما كتبه Fukuyama تحت هذا العنوان لا يعد سبقا فكريا ولا حتى صياغة جديدة لأفكار قديمة، فإن الأهمية التي أولاها الإعلام حين صدور «**الإنسان ونهاية التاريخ**» بوصفها جزءاً من الكلام المكثف حول العولمة والنظام العالمي الجديد وانتصار النموذج الغربي، إلخ، قد أبرزت مدى عمق الأهمية التي يوليها الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا – بوصفها محور النظام العالمي الجديد – بمستوى التبشير الإيديولوجي للمنطلقات الفكرية نفسها التي تجعل من التجربة الغربية نقطة بداية ونهاية للتاريخ البشري في كليته.

(18) لم يمثل انهيار الاتحاد السوفييتي بالنسبة للعالم العربي بداية تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي. فلقد طبقت هذه السياسات بدرجات مختلفة في كثير من أقطار العالم العربي منذ السبعينيات (تونس ومصر 1972، والمغرب 1974) ثم تبعتها البلدان الأخرى في الثمانينيات (الجزائر، واليمن، وموريتانيا، وسوريا، إلخ) وأخيرا الأقطار الخليجية بداية من التسعينيات.

(19) لعل من أهم ما توصلت إليه بحوث مدرسة الأناسة التي تزعمها Karl Polanyi هي الفكرة القائلة بالآليات غير الذاتية للاقتصاد في المجتمعات غير الغربية. وقد استعمل Polanyi مصطلح Embedded ليبرز الكيفية التي كان يتمثل بها الاقتصاد في التوليفة الاجتماعية الكلية من حيث تداخله وتمازجه مع ظواهر غير اقتصادية (القرابة، السياسة، الدين، إلخ). انظر Polanyi, Karl (1975). La grande transformation, Gallimard, Paris. .

(20) يمثل كتاب د. خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (نشر مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، بيروت) أحد الإسهامات المهمة لفهم جملة هذه التحولات.

(21) يمكن اعتبار تعدد أنشطة الشركات العابرة للقوميات دلالة على تعدد الموارد التي يتم من خلالها اختراق الهياكل الاجتماعية، بل سوف تؤدى حتى بعض الخدمات (السياحة مثلا) الدور نفسه الذي أداه النفط في الخليج من حيث إخراج الدائرة الاقتصادية من حدودها الاجتماعية وجعلها الدائرة الأساسية في تضبيط الحراك الاجتماعي.

(22) على سبيل المثال، وقع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في الاتصالات. غير أن كثيراً من الشركات التي دخلت هذا الميدان لم تصل إلى حالة تنافسية – كما تمليها آليات السوق – يستطيع المستهلك أن يجني من ورائها بعض المكاسب، والواقع أن هذه الشركات تتصرف وكأنها واحدة تحتكر السوق وتفرض أسعارا موحدة. أليس غريبا أن تكون أسعار المكالمات الهاتفية خارج الكويت ثابتة ومحددة برغم تعدد الشركات الموفرة للبطاقات الهاتفية؟

(23) نحن لا نزعم البتة أن العمالة الأجنبية هي مصدر هذه المشكلات ولكن نتصور أن الأوضاع «الهشة» لأي شريحة اجتماعية تنعكس بالصورة نفسها على المجتمع الحاضن بما يجره هذا من توجه سلوكي نحو تلبية «هشة» لمتطلبات حقيقية. وبشكل أعم تحتاج الظواهر الاجتماعية المشار إليها إلى دراسات تتحلى بجانب كبير من الجرأة والصراحة إضافة إلى توجه بنائي واع بالتحديات في اتجاه رصد الحجم الحقيقي لهذه الآفات وتوخي الصدق العلمي حتى تؤتي مثل هذه الأبحاث ثمارها وتمكن من ثم من رسم خطط كفؤة تسهم – إلى جانب الاستراتيجيات الوقائية بعيدة المدى – في حل المشكلات.

(24) انظر: طارق عبدالله (1999) «الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد»، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد 240، فبراير، ص ص 36-48.

(25) على سبيل المثال، وقعت مصر في بحر السنتين الأخيرتين كثيراً من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من البلدان العربية ويمكن لهذه التجارب (وغيرها التي تمت بين أقطار عربية أخرى) أن تكون رصيداً مهماً في اتجاه تبادل الخبرات قصد تعميقها وتطويرها في اتجاه شراكة عربية واسعة.

(26) ولنا في ليبيا والجزائر مثالين واضحين لنموذج تنموي متمحور حول تصدير البترول يقع خارج الخليج وينتهي إلى نتائج مخيبة لكل الآمال.

(27) Rostow, Walt (1971): The stage of Economic Growth, An Anti-Communist Manifesto. New York, Columbia University Press.

(28) يكمن الضعف الأساسي لنظرية المركز والمحيط في حصر تخلف مجتمعات العالم الثالث في العوامل الخارجية نتيجة التطور الذاتي للنمط الرأسمالي، ومن ثم تهمل النظرية الجوانب الداخلية الخاصة ببلدان العالم الثالث والتي تشكل جزءاً مهماً من الإجابة عن قضية التخلف.

(29) طارق عبدالله «الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد»، مصدر سبق ذكره.

(30) طه عبدالعليم (1996) «نموذج التنمية الكوري: نظرة عامة»، النموذج الكوري للتنمية، تحرير د. محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص ص 11-13.

(31) تتلخص هذه الوصفات في تخفيض العملة المحلية لتقوية منافسة المنتجات المحلية دوليا، وتدخل الدولة لدعم بعض الشركات المهددة بالانهيار، وأخيراً دعم خارجي (يتأتى عادة من المؤسسات الاقتصادية العالمية وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) غير أنه في الحالة البرازيلية دعمت الإدارة الأمريكية بشكل مباشر خطط الإنقاذ بحكم الأهمية الاقتصادية للبرازيل بالنسبة لصادرات الشركات الأمريكية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم تصدير السلع الأمريكية إلى البرازيل يساوي 20% من جملة الصادرات الكلية الأمريكية.

(32) لا تكمن التنمية بأية حال من الأحوال في الوصول إلى معدلات اقتصادية عالية؛ وبرغم الدعوات إلى نقد هذه المفاهيم واستحداث مؤشرات قياسية أخرى (مفهوم التنمية البشرية مثلا) فإن هذا التصور التقني والكمي ما يزال وللأسف هو السائد في رسم السياسات التنموية عالميا.

(33) بعد أكثر من سنتين من بدء ما سمي «بإعصار آسيا» (بداية من شهر يوليو 1997) أعلن صندوق النقد الدولي أن تقديراته لم تكن تتناسب والوضع الحقيقي لهذه البلدان (انظر جريدة الرأي العام الكويتية 19-1-1999). غير أن سوء التقدير لم يكن أمرا استثنائيا بالنسبة لخبراء الصندوق، حيث رافق كذلك أزمة المكسيك لسنة 1995 ثم في الآونة الأخيرة الأزمة البرازيلية التي اندلعت في بداية هذه السنة.

(34) تأتي الخطوات التي قطعتها أوروبا للتوحد كإحدى أهم العلامات الفارقة في نهاية هذا القرن. وبرغم أن فكرة الوحدة الأوروبية تعود إلى أكثر من 75 سنة وبرغم كل العراقيل الاجتماعية والسياسية التي جابهتها، فإن الدور الذي قام به بعض من دولها (فرنسا وألمانيا تحديدا) أدى إلى ترسيخ مستمر ومتطور للفكرة وجمع حولها تدريجيا شتات أوروبا بعد تاريخ تميز بالتنافس السياسي والعنف وحربين مدمرتين لأغلب دولها. وليس غريبا أن تكون أوروبا مرشحة لتتكون من أكثر من 25 بلدا خلال السنوات العشر القادمة؛ ويمكن، من ثم التكهن مسبقا بالدور الذي يمكن لها أن تقوم به في المستقبل القريب.

المصادر

الجمعية الاقتصادية الكويتية (1996). **الحلقة النقاشية حول الاقتصاد الكويتي في ظل الاحتلال**. مجموعة الأبحاث والمناقشات، الطبعة الأولى: الكويت.

الجمعية الاقتصادية الكويتية (1993). **التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي**. المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين، مجموعة الأبحاث والتعقيبات والمناقشات: الكويت.

المعهد العربي للتخطيط (1988). بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي دبي 14-16 فبراير 1987: الكويت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997). **مكافحة وإزالة الفقر**. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك.

بنك الكويت المركزي (1995). **التقرير الاقتصادي**، الكويت.

جعفر عباس حاجي (1993). **آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.**

خلدون حسن النقيب (1993). **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طارق عبدالله (1999). الأزمة الآسيوية: الخلفيات والأبعاد. **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، العدد (240) فبراير: 36-48.

عبدالرؤوف الجرداوي، وعبدالله غلوم الصالح (1996). **مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي**. دولة الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

محمد السيد سليم (محرر) (1996). **النموذج الكوري للتنمية**. جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات الآسيوية.

مهدي إسماعيل الجزاف (1995). استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت. معهد الكويت للأبحاث العلمية، محاضرة في كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 1995/12/25، الكويت.

وزارة التخطيط (1999). **اللمحة الإحصائية**. الكويت: قطاع الإحصاء والمعلومات.

وزارة التخطيط، (1995)**الكويت والتنمية الاجتماعية: قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني**. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

Bartoli, Henri (1991) *L'économie multidimensionnelle*, Gallimard, Paris.

Polanyi, Karl (1975). *La grande transformation*, Gallimard, Paris.

Rostow, Walt (1971) *The stage of economic growth, an anti- communist manifesto*. New York: Columbia University Press.

The Economist Intelligence Unit (1992) *Kuwait*. Number 1, London, UK.

Economics

Kuwait and Development Dilemma

Tariq abdallah[*]

This article aims to highlight the actual discussion concerning the economic challenges that Kuwait has been facing since 1990, especially the privatization issue and the different solutions that officials and intellectuals are advocating. The article tries to set up the historical background of such situation in order to assess the role of the Iraqi invasion and its consequences on Kuwait's economic system. The writer believes that the economic strategy adopted in Kuwait since the 60's created an anti-developmental process using the oil sector as quasi-rent revenue generator without connecting it to a sustainable and integrated developmental vision. The article comes to the conclusion that efforts should be intensified in order to draw up an integrated long term strategy expected in due course to diversify the national economy and to become a prelude for a solid cooperation with the Gulf and the other Arab countries.

Keywords: Kuwait, economic strategy, development, Integration, privatization, cooperation.

* Assistant Professor, Expert in UNDP. Kuwait.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 1 - Spring 2000, pp 37 - 64.